محاضرات في المرافعات المدنية

اعداد/ المدرس طارق عبد العزيزعمر

النفاذ المعجل

ويقصد به جواز تنفيذ الحكم القضائي المشمول بالتنفيذ بنص القانون او بحكم المحكمة خلال مدة الطعن القانونية ولا يؤثر طعن المحكوم عليه به.

عندما يصدر الحكم القضائي تكون له حجية كدليل ومحرر تنفيذي ويجوز للمحكوم له تنفيذه في مديرية التنفيذ لكن يبقى الحكم مهددا بالبطلان بطرق الطعن القانونية فاذا مضت مدة الطعن او صادقت محكمة الطعن على الحكم اكتسب درجة البتات فقد يلجأ المحكوم عليه الى الطعن بالحكم من اجل تأخير تنفيذ الحكم وقصد الاضرار بالمحكوم له وفي ذلك مضيعة للوقت.

الأصل انه يجوز تنفيذ أي حكم اثناء مدة الطعن وإذا طعن بالحكم بالاعتراض او الاستئناف او التمييز عندما يتعلق الحكم بحق عيني عقاري او حيازة عقار يتأخر التنفيذ وهذا ما نص عليه قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980.

لكن بعض الاحكام والقرارات يرجح معها عدم كسب المحكوم عليه الدعوى لو طعن بها ولمنع العبث وضياع الوقت تكون مشمولة بالنفاذ المعجل.

ومن اجل ذلك نص القانون على حالات يكون فيها الحكم مشمولا بالنفاذ المعجل ولا يؤثر طعن المحكوم عليه بالتنفيذ وهذه الحالات هي :-

أولا-الاحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

ثانيا-الاحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بحكم قضائي.

أولا-الاحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون: -وهي كما نصت عليها المادة 165 من قانون المرافعات احكام النفقات والقرارات الصادرة في المواد المستعجلة والاوامر على العرائض ,وتقوم المحكمة بنفسها بتنفيذها مع ان الأصل في التنفيذ من اختصاص مديرية التنفيذ ولا يؤخر طعن المحكوم عليه تنفيذها ما لم تقرر محكمة الطعن خلاف ذلك.

ثانيا-الاحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بحكم قضائي: -وتكون في حالتين وجوبية وجوازيه.

ا-الحالة الوجوبية-اوجب القانون على المحكمة ان تشمل الحكم القضائي بالنفاذ المعجل اذا بني الحكم على سند رسمي او إقرار او نكول عن حلف اليمين وبشرط تقديم طلب بذلك من المحكوم له لان المحكوم عليه في الراجح لا يستطيع الطعن بالحكم فالسند الرسمي لا يمكن الطعن به الا بالتزوير ويجب ان يكون قبل صدور الحكم والاقرار

والنكول هي ادلة صادرة من المحكوم عليه نفسه فلا يمكن تكذيب نفسه ولذلك هي ادلة قاطعة على الحقيقة.
2- الحالة الجوازية ,وهي يجوز للمحكمة بناء على طلب من المحكوم له شمول الحكم بالنفاذ المعجل في حالة كون المحكوم به من الأشياء المتسارعة للفساد والتلف مما يستلزم التنفيذ عاجلا ويشترط أيضا ان يقدم المدعي (المحكوم له) كفالة بالشيء المحكوم به وما قد يصيب المدعى عليه (المحكوم عليه) من ضرر وتقدم الكفالة مع الحكم عند تقديمه لمديرية التنفيذ, ويتم البيع وفقا لإجراءات قانون التنفيذ.
آثار النفاذ المعجل:- يرتب النفاذ المعجل على الحكم القضائي الاثرين التاليين:-
1-ان الطعن بالحكم القضائي بطرق الطعن القانونية التي ذكرناها أعلاه لا تؤخر تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل وهذا هو المبدأ العام والا لو جاز التأخير لانتفى الغرض الذي من اجله تم تشريع النفاذ المعجل وهو من الضرر بالمحكوم له والعبث باضاعة الوقت وفي جميع الأحوال لمحكمة الطعن ان تقرر الغاء النفاذ المعجل وتأخير التنفيذ.
2-اذا تم تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل ثم تقرر ابطاله بالطعن بالاعتراض او فسخه بالاستئناف او نقضه بالتمييز فعلى مديرية التنفيذ ان تعيد الطرفين الى الحالة التي كانا عليها قبل تنفيذ الحكم اذا كان ذلك ممكنا فعلى المحكوم له ان يعيد ما قبضه مع الفوائد للمحكوم عليه عن طريق مديرية التنفيذ لكن لا يجوز ابطال البيع الذي تم تنفيذا للحكم بل يتم تسليم بدل المبيع للمحكوم عليه وله مطالبة المحكوم له بالضرر الذي أصابه او مطالبة الكفيل فيما لو قدم المحكوم له كفالة في الحالة الجوازية.

تصحيح الاحكام

ويقصد به تصحيح الأخطاء المادية البحتة والحسابية التي تظهر في الحكم بعد صدوره وليس تصحيح الحكم لمخالفته لاحكام القانون ,فالاخطاء المادية البحتة هي التي لو تم تصحيحها لا تؤثر على كيان الحكم وذاتيته وفقرته الحكمية كأن يذكر اسم احمد بدل حمد او حسن بدل حسين او المدعي بدل المدعى عليه اما الخطأ الحسابي هو الذي يحصل نتيجة العمليات الحسابية كالجمع والطرح والضرب والقسمة كأن تحكم المحكمة بمبلغ اجمالي قدره 5 ملايين عن تعويض مادي لشريكين لكل واحد منها مبلغ 2 مليون والثابت في محاضر الدعوى هو تقدير الخبير للضرر الذي أصاب السيارة بمبلغ 4 ملايين فيجب تصحيح مبلغ ال 5 ملايين الى 4 ملايين.
ولا تعتبر أخطاء مادية نسيان المحكمة او اغفالها الحكم ببعض طلبات المدعي كالحكم باجور المحاماة او حكمت بالتعويض المادي واغفلت الحكم بالتعويض المعنوي لانها تعتبر فقرات حكمية تؤثر على ذاتية الحكم ويتم تصحيحها بمراجعة طرق الطعن القانونية.

إجراءات التصحيح:-يقدم طلب بعريضة من احد الخصوم ولا يعتبر دعوى جديدة الى نفس المحكمة التي أصدرته ولا يجوز لاية محكمة غيرها ان تصحح الحكم وأيضا يشترط الطلب من احد الخصمين فاذا قبلت الطلب تدعو الخصمين وتستمع الى اقوالهما او الحاضر منهما وتصدر قرارها بتصحيح الحكم ويدون قرار التصحيح في حاشية الحكم وفي نسخه وفي سجل الاحكام وبالصفحة الموجود فيها الحكم ويبلغ للطرفين.
طلب التصحيح يقدم لنفس المحكمة التي أصدرت الحكم سواء كانت محكمة بداءة او أحوال شخصية او استئناف او تمييز.
قرار قبول التصحيح او رفضه يجوز الطعن به تمييزا خلال 7 أيام من تأريخ التبليغ وفقا للمادة 216 من قانون المرافعات.

تفسير الاحكام

وهو التوضيح الذي يصدره القاضي الى المنفذ العدل اذا كان الحكم قد اكتسب درجة البتات وكان غامضا كلا او بعضا بحيث يتعذر تنفيذه.
تتم هذه العملية بان يحمل المحكوم له الحكم القضائي ويقدمه لمديرية التنفيذ ويطلب تنفيذه على المحكوم عليه وعندئذ يجد المنفذ العدل الذي هو مدير الدائرة ان الحكم غامض ويتعذر تنفيذه فيطلب من المحكمة التي أصدرت ان تفسر وتوضح الغموض واذا استوجب الامر تقرر المحكمة تبليغ الطرفين بمراجعتها لرفع الغموض ويشترط لتفسير الاحكام الشروط الآتية:-
1-ان يكون منطوق الحكم غامضا او مبهما اما اذا كان المنطوق صريحا فلا يجوز طلب تفسيره والامثلة على ذلك كما لو حكمت المحكمة بالدين وقدره 2 مليون للمدعي والزمت المدعى عليه باجور المحاماة دون ان تحدد مقدارها او حكمت بالتعويض ولم تحدد مقداره او حكمت بملكية عقار ولم تحدد تسلسله او رقمه او حدوده او خريطته ويتم التوضيح من المحكمة التي أصدرت الحكم الغامض بالرجوع الى اضبارة الدعوى والمستندات كأن تجد محضر تقدير الخبير للتعويض ومصادقة المحكمة عليه او تجد خريط للعقار المحكوم بملكيته في اضبارة الدعوى والا تقرر المحكمة لزوم مراجعة الطرفين والمحامي بالنسبة لاتعابه والحكم بها ولمديرية التنفيذ تنفذ الجزء الواضح من الحكم وإيقاف تنفيذ الجزء الغامض لحين ورود تفسير المحكمة.
2-ان يطلب المنفذ العدل بشكل رسمي من المحكمة التي أصدرت الحكم الغامض إيضاح ما ورد في الحكم من غموض.
3-ان يكون الحكم الغامض قد اكتسب درجة البتات والا يجوز اصلاح الخلل بالطعن فيه بطرق الطعن القانونية.
4-ان يصدر التفسير من نفس المحكمة التي أصدرت الحكم ولا يشترط من نفس القاضي الذي أصدره.

ويعتبر القرار الصادر بالتفسير متمما للحكم المفسر ومن حيث التأريخ يعتبر كأنه صادر من تاريخ صدور الحكم الذي فسره.

المراجع :-

1- آدم وهيب النداوي / المرافعات المدنية.

2- القاضي عبد الرحمن العلام / شرح قانون المرافعات المدنية.

3- القاضي مدحت المحمود / شرح قانون المرافعات المدنية.